الأمم المتحدة

A/61/799–S/2007/152

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 March 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ١٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٨/٦١ المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقرار مجلس الأمن ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويستعرض هذا التقرير أنشطة البعثة منذ تقديم تقريري الأخير المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ (A/61/326-S/2006/727). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطات شفوية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

ثانيا – الحالة الأمنية الراهنة

٢ - بلغت أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون ذروتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ثم انحسرت تدريجيا بعدئذ إثر تكثيف الجهود الأمنية وحلول الشتاء القارس. ومع ذلك، ظل مستوى الحوادث التي وقعت خلال فصل الشتاء أعلى مقارنة بعدد الحوادث المسجلة في السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال كان عدد الحوادث المسجلة التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ يزيد عن ضعف عدد الحوادث التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأسفرت أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون عن وقوع ٢ ٧٣٢ إصابة في الفترة ما بين

150307 150307 07-26264 (A)

١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وحدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير زيادة ملحوظة في عدد قوات المتمردين الجاهزين بشن عمليات قتال تقليدية ضد قوات الحكومة وقوات الأمن الدولية، وتحسن ملحوظ في تدريب المتمردين والأساليب التعبوية التي يتبعونها.

٣ - وعلى الرغم من الخسائر الفادحة في الأرواح التي تكبدها المتمردون، ثمة مؤشرات تدل على أن شوكة المتمردين قد قويت نتيجة ما حققوه من نجاحات استراتيجية و لم تضعف بالأحرى جراء الإخفاقات التعبوية. فهم مازالوا يقيمون المتاريس على نطاق واسع على الطريق الدائري التي يصل كابل بمدينتي قندهار وهرات. ويستهدفون كبار الموظفين الحكوميين والزعماء المحليين. فقد اغتيل رئيس إدارة شؤون المرأة في قندهار وحاكم مقاطعة باكيتا في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، على التوالي. وفي المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية الشرقية، شنت قوات الحكومة والقوات العسكرية الدولية عمليات عسكرية فيهما أفضت إلى تطهيرهما ولكن لفترة مؤقتة فحسب. إذ ظل هيكل قيادة المتمردين على حاله رغم قتل عدد من كبار قادتهم أو إلقاء القبض عليهم.

٤ - و لم يَحُل اتفاق السلام المعقود في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بين باكستان وحركة طالبان المحلية في شمال وزيرستان دون استخدام المنطقة القبلية كنقطة انطلاق لشن هجمات على أفغانستان، وهو شرط من الشروط الأساسية التي نص عليها الاتفاق. بل على العكس من ذلك ارتفع عدد الحوادث الأمنية التي كان للمتمردين ضلع فيها بنسبة ٥٠ في المائة في خوست و ٧٠ في المائة في باكتيكا في الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ورافقتها أنشطة دعائية مكثفة في شكل رسائل تحذير ليلية وعمليات اختطاف لأشخاص معينين وخُطب ومواعظ على لسان أئمةٍ جوالين (ملالي). ووردت تقارير تفيد بوجود تحركات عبر الحدود في الاتجاهين معا.

٥ - ولا يزال تغريب السكان أحد العوامل الرئيسية التي بثت الحياة من جديد في روح التمرد، وهذا ينبع أساسا من التعيينات الحكومية غير المناسبة، والمحاباة القبلية، واحتكار السلطة، وتهميش كل من لا ينتمي إلى المجموعات السياسية والاجتماعية المسيطرة. وأدى تسامح الحكومة المركزية بين الفينة والأخرى لإدارة الحكم الرديئة وغضها الطرف عنها إلى تقويض ثقة الجمهور في قدرتها على التصدي لها وفي استعدادها لإخضاع المسؤولين للمساءلة عما اقترفوه من تجاوزات. وفي الحالات التي عينت بها الحكومة المركزية حكاما ذوي مقدرة مثل حالات باكتيا وأورزغان وزابل لم تزودهم بالموارد اللازمة للمحافظة على سمعتهم التي بنوها لأنفسهم.

٦ - وشرعت المجتمعات المحلية في عقد اتفاقات مع الحكومة والمتمردين تهدف على الحد من الأضرار الناجمة عن الاقتتال. وأبرمت اتفاقات كهذه في مقاطعتي باكتيا وخوست اللتين تقطنهما قبائل زادران. وكذلك في مقاطعة نارهي الواقعة في محافظة كونار حيث أبرم شيوخ القبائل القاطنة على جانبي الحدود مع باكستان اتفاقا، عن طريق التفاوض، بعدم الاعتداء. وأفضى عقد اتفاق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ مع القادة المحليين في مقاطعة موسى قالا في محافظة هلمند إلى استقرار نسبي على مدى خمسة أشهر في المنطقة وقد نص الاتفاق على عدم السماح للمتمردين بشن هجمات من أراضي المقاطعة مقابل انسحاب القوات العسكرية الدولية من دائرة قطرها ٥ كيلومترات من مركز المقاطعة. بيد أن طالبان نجحت في الاستيلاء على موسى قالا في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت القوة الدولية للمساعدة الأمنية قد أتاحت الفرصة لحاكم المحافظة أسد الله وفا ولشيوخ القبائل فيها للتفاوض على انسحاب طالبان منها.

٧ - وحدث، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدد قياسي من الهجمات الانتحارية حيث بلغ عدد الحوادث المسجلة ٧٧ حادثة في حين لم يتجاوز عددها ٥٣ حادثة خلال فترة الشهور الستة السابقة. وكانت تلك الحوادث قد بلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ثم هبط تواتر حدوثها إلى ١٥ حادثة وسطيا في الشهر بحلول نهاية السنة. ومع ذلك يظل عدد الهجمات الاثنتي عشرة التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ يمثل ثلاثة أضعاف عددها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وكانت غالبية الهجمات موجهة ضد القوافل العسكرية الأجنبية ولكن باتت الهجمات الموجهة ضد المدنيين تتزايد يوما بعد يوم. وتمثل الهجمات الانتحارية بالقنابل أقوى صلة ظاهرة للعيان تربط حركة التمرد بالإرهاب الدولي. ويبدو أن العديد من الهجمات تُمَول من الخارج. وطبقا لمصادر أمنية وطنية ودولية توجد معسكرات التدريب على شن هذه الهجمات خارج أفغانستان. وتفيد التقارير أن هناك أشخاصا من الشيشان والأوزبيك في صفوف المدربين المنتسبين لتنظيم القاعدة الموجودين في تلك المرافق فضلا عن يمنيين وغيرهم من المواطنين العرب. ومن أصل الانتحاريين الاثني عشر الذين فجروا أنفسهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وتم التعرف على هويتهم كان هناك أربعة انتحاريين غير أفغانيين.

٨ - وقد أحرز برنامج تعزيز السلام الذي يقوده الرئيس السابق مجّددي بعض النجاح في مد يد العون إلى جنود طالبان العاديين، ومعظم هؤلاء هم من الأفغان الساخطين المستَغَلين من قِبَل قيادتهم. وأسفر البرنامج عن إعلان ٢ ٧٦١ شخصا، لغاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عن ولائهم لجمهورية أفغانستان الإسلامية. غير أن غالبية هؤلاء ليسوا من العناصر الفاعلة ذات الشأن وإعلانات ولائهم ليس لها أثر يذكر على حركة التمرد. ويمكن القول إن

جهود المصالحة لم تفلح بسبب وجود معلومات قديمة على القائمة التي وضعت عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). إذ أن هناك العديد من الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة ممن توصلوا إلى المصالحة مع الحكومة الأفغانية منذ أواخر عام ٢٠٠١. وبعضهم الآخر قد توفي، حسبما تفيد التقارير. وفي الوقت نفسه، شهدت قيادة طالبان تطورا ملحوظا على صعيدي المركز والمحافظات. وقُدِّمت إحاطة بشأن هذه القائمة إلى بعثة مجلس الأمن التي زارت أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وعقب ذلك، أوصى مجلس الأمن في تقريره عن البعثة (S/2006/935) بأن يتم تحديث القائمة حسب الاقتضاء وعلى أساس أحدث المعلومات على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وجدير بالذكر أن مجلس الأمن أشار في قراره ١٧٣٥ (٢٠٠٦)، في جملة أمور، إلى إمكانية رفع أسماء من القائمة.

٩ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير عقد فريق العمل المعني بالسياسات الذي شُكل في أعقاب تقييم أمني مشترك أُعد في الصيف الأخير (انظر A/61/326 – S/2006/72) اجتماعا دوريا مرة كل شهرين. ويشارك في اجتماعات هذا الفريق مسؤولون أفغانيون كبار عن شؤون الأمن ونظراؤهم الدوليون وممثلو الدول الأعضاء التي يوجد لها عدد كبير من الجنود في هلمند وقندهار وأوروزغان وزابل. وقام هذا الفريق الذي نظمه الرئيس قرضاي وقاده مستشار الأمن القومي بتنسيق استراتيجية لمواجهة التحديات الناجمة عن حركة التمرد الدائرة في تلك المحافظات وللتصدي لها في الوقت المناسب. وخلال الشهور الستة الماضية، شرع الفريق بتقديم تحليل حقيقي شامل وباتخاذ إجراءات تزداد وتيرتها يوما بعد يوم ومنها على سبيل المثال اتخاذ القرار القاضي بإنشاء قوة شرطة مساعدة في المحافظات التي تعاني من انعدام الأمن (انظر الفرع رابعا أدناه). وبناء على توصية من الفريق، اعتمدت وزارة المالية مبلغا قدره ١٨,٥ مليون دولار واعتمدت وزارة التعليم مبلغا قدره ١,٥ مليون دولار من أجل المشاريع الإنمائية في المناطق المتأثرة مباشرة بالتمرد. وفي محاولة لمد يد العون مباشرة للجماعات الساخطة ترأس الرئيس قرضاي اجتماعا لفريق العمل المعني بالسياسات عُقد في قندهار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

١٠ - وفي الجزء الشمالي من أفغانستان ما زالت أعمال العنف بين الفصائل والأنشطة الإجرامية تشكل تحديا لسلطة الحكومة وخطرا يهدد الجهات الدولية المقدمة للمعونة. وأدى الاقتتال بين قادة الفصائل السابقين إلى وقوع بعض أعمال العنف في محافظات باداكشان وفارياب وجاوزجان. ولعل التناحر بين الفصائل من أجل السيطرة على مصادرة الإيرادات، بما في ذلك السيطرة على طرق تجارة المخدرات هو السبب الرئيسي الكامن وراء أعمال الاقتتال المنوه عنها.

ثالثا – التطورات السياسية

ألف – الجمعية الوطنية

١١ – تبدّت مواطن القوة والضعف في البرلمان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتطورت الجمعية الوطنية على نحو أصبحت فيه محفلا للمناقشات الحامية بشأن مجموعة متنوعة من المسائل ووفرت ثقلا مقابلا للسلطة التنفيذية تتعاظم قوته باستمرار في الوقت الذي برز فيه قادة جدد وجرت فيه عمليات إعادة تشكيل كبيرة للتجمعات السياسية. وقد تشكلت ثلاث كتل معارضة متعددة الأعراق تشمل المجاهدين واليساريين والمستقلين والنساء، هي المجموعات البرلمانية التالية: مجموعة الاستقلال الوطني ومجموعة المراقبة الوطنية والمجموعة التقدمية. ويبدو أن كتل المعارضة تعمل باطراد على صياغة مناهج عمل مشتركة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن البرلمانيون وزعماء الأحزاب عن تشكيل المجلس الوطني الموحد، وهو عبارة عن تحالف يضم أساسا شخصيات بارزة من المجاهدين واليساريين والقوميين العرقيين. ويتضمن منهاج عمل المجلس دعم اللامركزية والفيدرالية وإضفاء الوضع النظامي على وجود القوات العسكرية الدولية في البلد وفض المنازعات الحدودية. وفي الوقت نفسه، شرع قادة مجموعة الاستقلال الوطني بإجراء مشاورات حول وضع منهاج عمل يُمكّنهم من تحويل مجموعتهم البرلمانية إلى حزب.

١٢ – وتعكس هذه التطورات فيما يبدو عدم الرضا بنظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل الذي استخدم في الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٥ والتي أسفرت عن برلمان مجزأ يسيطر عليه قادة بارزون. وقد أعدت اللجنة الانتخابية المستقلة مشروع تعديل على قانون الانتخابات يتوخى إحداث نظام تمثيلي تناسبي مختلط معدل. وستقوم إدارة التشريع في وزارة العدل باستعراض مشروع القانون هذا ثم تقدمه إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليه في الشهور المقبلة. وعلى الرغم من اكتمال عملية تحويل اللجنة الانتخابية المستقلة نفسها إلى كيان حكومي ممول من الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير فهي ما زالت تعاني من عجز مالي يقارب ١١,٥ مليون دولار يمكن أن يعرض عملية تخطيط الانتخابات التي ستجري في المستقبل للخطر.

١٣ – وعمل مجلسا البرلمان كلاهما بنشاط على استعراض وتعديل فرادى القوانين التالية: قانون مجالس المحافظات، وقانون السجون، ومدونة العدالة الخاصة بالأحداث، وقانون مكافحة المخدرات، والقانون البيئي، والقانون الخاص باللجنة المعنية بتنفيذ الدستور، والخطة

الرئيسية لمدينة كابل، والقانون المتعلق بهيكل الحكومة. ولا يزال الافتقار للخبرة القانونية الملائمة يضعف نوعية الإجراءات البرلمانية المتخذة.

١٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، عممت إحدى اللجان التابعة لمجلس النواب قرارا بشأن المصالحة الوطنية أبرز الحاجة إلى المصالحة وأعلن فيه، في جملة أمور، أن جميع الأحزاب السياسية ومجموعات المقاتلين التي لها صلة بالنزاع الدائر لعِقدين ونصف من الزمن ينبغي أن تتمتع بالحصانة من الملاحقة القضائية. وصوت مجلس النواب على هذا القرار وأقره بأغلبية أعضائه ثم وافق عليه مجلس الأعيان في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وذكر الرئيس قرضاي أنه لن يوافق على أي مشروع قانون يخالف الدستور أو يتعارض مع الشريعة وأكد إن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وحدهم يتمتعون بحق الصفح عن جلاديهم.

باء - حكومات المحافظات

١٥ - أدى تعيين مسؤولين على درجة عالية من الكفاءة في بعض المحافظات في الآونة الأخيرة إلى تحسن ملحوظ في مجالات الأمن والخدمات الإدارية والحوار بين السكان المحليين والسلطات المعنية في المحافظات. ومع ذلك، ما زالت شبكة القادة السابقين تمارس النفوذ على صعيدي المحافظات والمقاطعات، وتحتفظ لنفسها في أغلب الأحيان بإمكانية الوصول إلى مصادر العائدات غير القانونية بالرغم من فصل العديد من زعمائها عن مناصبهم الإدارية والأمنية في محافظاتهم الأم. أما الحكام في العديد من المحافظات فهم ضعفاء محليا ويفتقرون إلى الموارد في حين أسهم عدم وجود رؤية واضحة لدور مجالس المحافظات في نشوء حالة توتر بين الحكام والممثلين المنتخبين. وما زال الفساد المستشري في القطاع الإداري مصدرا رئيسيا للقلق ويؤثر على العديد من التعيينات على صعيدي المحافظات والقطاعات.

١٦ - وتواصل مجالس المحافظات أداء مهامها بدرجات متفاوتة. وثمة شواغل مشتركة بينها منها عدم تشاور الحكام معها إلا نادرا وعدم رد الإدارات التابعة للمحافظات على طلبات الحصول على معلومات إضافة إلى عدم كفاية الدعم المالي واللوجستي المتاح لها. ومع ذلك، تم إحراز بعض التقدم في بعض المقاطعات بما فيها هيرات وفي معظم مقاطعات الشمال بالنظر لقيام الحكام بصورة متزايدة بمناقشة المسائل الإنمائية والإدارية والسياسية مع أعضاء مجالس المحافظات.

١٧ - وتعكف لجان التنمية في المحافظات على وضع خطط للتنمية في المحافظات، محددة التكلفة ومرتبة حسب الأولويات، في ٢٥ محافظة من أصل المحافظات الـ ٣٤. غير أن عمليات الميزانية والاستراتيجيات القطاعية على صعيد الحكومة المركزية لا تضع في اعتبارها لجان التنمية في المحافظات. وفي أول خطوة في سبيل التوفيق بين الأولويات التي تحددها

المحافظات والموارد المدرجة في الميزانية، تحاول الحكومة إجراء إصلاحات في عملية الميزنة تكفل بموجبها توزيع الموارد بشكل منصف على سائر المحافظات وذلك في وزارات التعليم، والصحة، والإنعاش والتنمية الريفية وفي محافظات بلخ وقندهار وبانجشير.

جيم - التطورات الإقليمية

١٨ - شهدت التجارة بين أفغانستان والشركاء الاقتصاديين الرئيسيين في المنطقة - باكستان والصين وجمهورية إيران الإسلامية - نموا حيث تجاوز حجمها في عام ٢٠٠٦ ما قدره ٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وعقدت حكومة أفغانستان، بدعم من الهند، مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الثاني المعني بأفغانستان، في نيودلهي، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وذلك لتشجيع التعاون الإقليمي في مجالات تيسير التجارة، والنقل؛ وتجارة الاستثمارات؛ وتجارة الكهرباء وتطوير الطاقة؛ والزراعة. وشاركت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في التحضير للمؤتمر من خلال الأفرقة الاستشارية المُشكلة في إطار عمليات المجلس المشترك للتنسيق والرصد والاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قامت جمهورية إيران الإسلامية وأفغانستان، في إطار الاجتماع الثاني للجنة الاقتصادية الإيرانية - الأفغانية المشتركة، المعقود في كابل، بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي بينهما. وجرى التوصل إلى اتفاقات بشأن المرور العابر للطاقة الكهربائية بين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان وجمهورية إيران الإسلامية وقيرغيزستان.

١٩ - وساهمت بلدان الجوار بقدر كبير من المساعدة المالية والتقنية في البنية الأساسية بأفغانستان. وأنشئت طرق طولها مئات الكيلومترات و/أو جرى إصلاحها، وأُعيد إنشاء نظم الري وشبكات المياه، وشُيدت ثلاثة مستشفيات وعشر مدارس، وزُود عدد من مؤسسات التعليم العالي بمختبرات أبحاث وكتب دراسية وحواسيب وغير ذلك من المعدات. وفي علامة مبشرة من علامات التعاون التقني، قام وزير الصحة الأفغاني ونظيره الباكستاني، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ، بإطلاق حملة عبر الحدود بين البلدين للتحصين ضد شلل الأطفال تدعمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

٢٠ - بيد أن العلاقات بين أفغانستان وباكستان ظلت على توترها. فالتعهدات التي قُطعت في وقت مبكر من الفترة المشمولة بالتقرير والتي تقضي بالتعاون من أجل تسوية القضايا عبر الحدودية لم تؤت ثمارها المنشودة بعد. وفي محادثات القمة التي أجريت بين الرئيسين قرضاي ومشرّف في كابل ونيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أُعطيت الأولوية لكل من حركة

التمرد والجهود الرامية لمكافحة الإرهاب. وأُعيد تأكيد هذه الأولوية في الاجتماعات ربع السنوية المعقودة بين وزيري خارجية البلدين. وفي اجتماع عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بواشنطن العاصمة بين رؤساء أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية، ووفق على اقتراح بعقد مجالس سلام قبلية peace jirgas (وهي عبارة عن تجمع يضم زعماء القبائل وقادة المجتمعات المحلية). وقد أُحيط مجلس الأمن علما بهذه الخطط إبان البعثة التي أوفدها إلى أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وشكلت باكستان وأفغانستان فيما بعد لجانا إقليمية لمجالس السلام القبلية. وبالرغم من تلك الجهود، فقد ظل التقدم المحرز على صعيد الجوهر واللوجستيات بطيئا و لم يُحدد بعد موعدٌ لعقد هذه الاجتماعات.

٢١ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عقد ممثلي الخاص محادثات مع مسؤولين رفيعي المستوى في باكستان بغية التشجيع على إجراء مزيد من الحوار بين البلدين بشأن قضايا منها الحالة الراهنة لحركة التمرد وأبعادها عبر الحدود. وقد بدا أن هناك مجالا للمزيد من التعاون في عدد من الأمور العملية شبيهة بالحملة ضد شلل الأطفال التي أُجريت عبر الحدود.

٢٢ - وعُقدت في باكستان في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الدورة العامة العشرون للجنة الثلاثية العسكرية لأفغانستان وباكستان برئاسة القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وتركز اهتمامها على تحسين التنسيق التعبوي. وإضافة إلى اللجان الفرعية المعنية بأمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع، وضعت اللجنة الثلاثية اختصاصات الفريق العامل الجديد المعني بتنسيق العمليات وعكفت على التخطيط التمهيدي المشترك للعمليات الهجومية الاستباقية المزمع شنها في ربيع ٢٠٠٧.

رابعا - المؤسسات الأمنية

ألف - حل الجماعات المسلحة غير المشروعة

٢٣ - في الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز إلا النذر اليسير من التقدم في مجال حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وكان معدل تسليم الأسلحة مخيبا للآمال رغم بدء المرحلة الأساسية من عمليات حل الجماعات المسلحة غير المشروعة في خمس محافظات في الفترة بين ١ أيار/مايو و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ولم يُسلم في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ سوى ٤٩٦ ٤ قطعة من الأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، لم يمتثل لأهداف برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة في المحافظات الخمس المستهدفة، وفقا لما رأته الأمانة المشتركة للبرنامج، سوى الجماعات

المسلحة الموجودة في ثلاث مقاطعات فقط هي: مقاطعة فرخار (محافظة تخار)؛ ومقاطعتا كوهستان ١ ومحمود راقي (محافظة كابيسا). وأتاح التصديق على امتثال هذه المقاطعات إمكانية الإفراج عن الأموال المخصصة للتنمية المحجوزة لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. ويُعتقد أن وتيرة عمليات تسليم الأسلحة والامتثال عموما لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة، لا سيما في الشمال، قد تباطأت نظرا لتردي الحالة الأمنية عامة وتراجع الثقة في استقرار البلد.

٢٤ - وللتصدي لتعطل التنفيذ، قام أصحاب المصلحة المعنيون بعملية حل الجماعات المسلحة غير المشروعة بإجراء استعراض مشترك للبرنامج. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أصدر السيد خليلي، نائب الرئيس، تعليمات بتشكيل فريق مشترك لاستعراض برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وخلُص الفريق المعني بالاستعراض إلى ضرورة تجديد الحكومة التزامها ببرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة، والحاجة إلى التركيز على الجماعات المسلحة غير المشروعة الضالعة في أنشطة إجرامية، وإلى المرونة عند منح مشاريع إنمائية للمقاطعات التي شاركت الجماعات المسلحة غير المشروعة فيها في البرنامج مشاركة إيجابية. وعقد الرئيس قرضاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ اجتماعات لوزراء وأصحاب مصلحة دوليين وقادة للجهاد من أجل مناقشة حالة برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة والسبيل إلى المضي به قدما. وتضمنت خطةُ عمل أقرها الرئيس في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ توصياتِ الفريق المعني بالاستعراض. وبموجب خطة العمل هذه، يضطلع مستشار الأمن الوطني بدور وزاري للتنسيق والإبلاغ ويُناط بوزارة الداخلية مستقبلا مهمة قيادة تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. وبناء على ذلك، فإن القائمين على برنامج البدايات الجديدة لأفغانستان، وهو الذراع التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل ببرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة، سيتولون بناء قدرات وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات والإدارات المعنية في مجال حل تلك الجماعات.

باء - قوات الأمن الأفغانية

الشرطة الوطنية الأفغانية

٢٥ - بإعلان وزارة الداخلية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ تعيين ٤٠ من كبار ضباط الشرطة، تكون عملية إصلاح مُرتبات ورُتب القيادة العليا للشرطة الوطنية الأفغانية قد قاربت على الانتهاء. وقد استندت التعيينات الأخيرة في المقام الأول على مبدأ الجدارة. ومع ذلك، فإن عملية إصلاح المرتبات والرتب لا تزال تشوبها الصعوبات حيث افتقر عدد من المرشحين لشغل الوظائف إلى المؤهلات اللازمة وكانت الاعتبارات السياسية في حالات

أخرى هي القوة الدافعة وراء الترشيحات. وكثرت البلاغات عن حوادث الرشوة، لا سيما للحصول على الوظائف المجزية في المناطق المنتجة للمخدرات أو على طول طرق التهريب.

٢٦ - وقد عُين في الشرطة الوطنية الأفغانية، وفقا لما ذكرته وزارة الداخلية، ٨٧٩ ٦١ فردا. وفي ظل غياب عملية تحقق مستقلة، فإن الكثير من المراقبين يرون أن هناك تفاوتا كبيرا بين عدد أفراد الشرطة المسجلين على الورق وعدد الحاضرين منهم فعلا للخدمة في الميدان. ويؤمل في أن يكون وضع نظام دفع المرتبات لفرادى الموظفين، الذي بدأ تنفيذه اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في ٢٩ من محافظات أفغانستان الـ ٣٤، عاملا مساعدا في درء الفساد.

٢٧ - واستهل برنامج الشرطة الوطنية الأفغانية المساعِدة (انظر A/61/326-S/2006/727) عمله في بادئ الأمر في ست محافظات ذات أولوية تضررت من التمرد هي: فرح، وغزني، وهلمند، وقندهار، وأورزغان، وزابُل ، ثم امتد العمل به ليشمل مقاطعات هرات وكونار ولَغْمان ولوغر ونَنْغرهار ونوريستان وبكتيا وبكتيكا. وجرى حتى الآن تدريب ٢١٢ ٣ فردا وتجهيزهم ونشرهم؛ ويجري حاليا تدريب ٨١٩ فردا وفحص ٥٩٠ ٤ فردا ينتظرون التدريب. وتقضي الخطة الحالية بتدريب عدد من أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة يبلغ إجماليه ٠٦٣ ٩ فردا بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٧. ويتم، بعد فترة تدريب مدتها ١٠ أيام، نشر المعينين في الشرطة المساعدة للخدمة في مواطنهم على وجه التحديد إلا أنهم يُدمجون في تسلسل قيادي ورقابي موحد تحت إمرة رؤساء الشرطة بالمحافظات. ويقوم أصحاب المصلحة الدوليون المعنيون بالإصلاحات الجارية في وزارة الداخلية، ومنهم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، برصد تنفيذ البرنامج في مختلف المحافظات، لا سيما عمليات التوظيف والفحص. والهدف من ذلك هو منع تسلل من يدينون بالولاء لقادة الميليشيات المحلية السابقة لا للحكومة المركزية.

٢٨ - وتكمن الشواغل نفسها بشأن توفير المستوى الأمني الملائم وراء القيام مؤخرا بتشكيل قوات الشرطة الوطنية الأفغانية المعنية بالنظام العام، وهي قوة قوامها ٠٠٠ ٥ فرد لديها القدرة الخاصة على التصدي تكتيكياً لحالات الاضطرابات المدنية والطوارئ في المناطق الحضرية والريفية بأفغانستان.

٢٩ - ولا تزال الشرطة الوطنية الأفغانية تعتمد، فيما يتعلق بتوفير المرتبات وغير ذلك من أشكال الدعم، على الصندوق الاستئماني لإرساء القانون والنظام في أفغانستان الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ولا تزال الميزانية تشهد عجزا كبيرا في مكونها الخاص بمرتبات قوات الشرطة وهو ما يترتب عليه مضاعفات سلبية في نظام مرتبات الشرطة الوطنية الأفغانية

المقترح وفي مجالي دفع المرتبات وتقديم الدعم اللوجستي إلى الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة والشرطة الوطنية الأفغانية المعنية بالنظام العام المنشأتين حديثا.

الجيش الوطني الأفغاني

٣٠ - في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في برلين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلنت وزارة الدفاع عن القوام الجديد المأمول أن يحققه الجيش الوطني الأفغاني بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ ويبلغ ٠٠٠ ٦٤ فرد. ويمثل هذا العدد قدرها ٢٠٠ ٤ فرد عن الرقم المرجعي الحالي الذي أقره المجلس. ولبلوغ هذا الرقم، جرى تكثيف التدريب بحيث يشمل ٠٠٠ ٢ من المعينين حديثا كل خمسة أسابيع، وبدأ تطبيق مجموعة من الحوافز خُطط لها في عام ٢٠٠٦. وتشمل تلك الحوافز زيادة في المرتبات (دخلت حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، ووضع دورة للعمليات - التدريب - الإجازات أكثر قابلية للتنفيذ؛ ومجموعة من المبادرات التنظيمية والإدارية.

٣١ - ورغم ظهور دلائل تحسن في معدل الاحتفاظ بالمعينين وحدوث طفرة في التعيين طوال أشهر الشتاء، لا تزال هناك شواغل بشأن القوام الفعلي ''للقوات الحاضرة للخدمة''. ويبلغ القوام الحالي لقوات الجيش المعينة في المقر وفي القيادات الإقليمية الخمس، والهياكل اللوجستية والتدريبية والإدارية ٢٠٠ ٣٢ فرد علاوة على ٥٠٠ ٧ فرد آخرين إما في التدريب أو في إجازات مرضية أو في الفترات الفاصلة بين المهام. ويقدر قوام الحاضرين للخدمة بـ ٠٠٠ ٢٥ فرد تقريبا.

٣٢ - وبعيدا عن العجز في قوام الجيش الوطني الأفغاني ومعداته، يواصل الجيش إحراز مستوى جيد من التقدم بغض النظر عن التحدي المتمثل في بناء الجيش مع الاضطرار إلى إجراء عمليات قتالية في الوقت نفسه. فالدعم اللوجستي والنظم الإدارية والنسيج المؤسسي في تحسن؛ والأمر الأكثر أهمية أن الجيش (والشرطة) قام، في أثناء عملية عُقاب Operation Oqab التي نُفذت في عام ٢٠٠٦، بتخطيط وتنفيذ عمليات مشتركة معقدة كشريك كامل للقوة الدولية للمساعدة الأمنية مما أعطى وزارة الدفاع دفعة من الثقة كانت في أمس الحاجة إليها.

جيم - القوة الدولية للمساعدة الأمنية

٣٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير اكتمال المرحلة الأخيرة من مراحل التوسع في القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ففي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اضطلعت القوة التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بمسؤولية العمليات الدولية لإحلال الاستقرار والأمن في أنحاء

أفغانستان، بما في ذلك مجموعة من قوات التحالف السابقة العاملة في الجزء الشرقي من البلد. ولم يحدث تغير كبير في العدد الإجمالي للقوات الدولية المنتشرة في أفغانستان. ففي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بلغ قوام القوة الدولية للمساعدة الأمنية حوالي ٣٥٤٦٠ فردا، ولا يزال ٠٠٠ ٨ فرد إضافيين يعملون تحت إمرة قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة.

٣٤ - واكتمل التوسع في أعقاب عملية ميدوزا Operation Medusa المنفذة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ والتي قامت القوة الدولية للمساعدة الأمنية خلالها بطرد المئات من المتمردين كانوا متحصنين في السابق في مقاطعة بنجواي في قندهار. وقد بدأت ''عملية عُقاب'' في تشرين الأول/أكتوبر وبذلت فيها القوات الأفغانية والقوة الأمنية الدولية جهودا مشتركة في سبيل زيادة حرية الحركة على الطريق الدائري الأفغاني وتعزيز الأمن في مناطق تعد ''مناطق تنمية أفغانية''. ورغم أن القوة الدولية لا تزال تفتقر إلى بعض الموارد، فإنها تواصل القيام بعمليات ضد حركة طالبان، والحفاظ على الزخم في المناطق التي شهدت تقدما، وتهيئة المناخ للتنمية المُعجلة والإصلاحات في مجال الإدارة.

٣٥ - وتظل أفرقة إعادة إعمار المحافظات عنصرا هاما من عناصر استراتيجية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ففي الفترة المشمولة بالتقرير، جرى نشر فريقين إضافيين أحدهما في نوريستان (فريق من الولايات المتحدة) والآخر في وردك (فريق من تركيا) ليصبح العدد الإجمالي لتلك الأفرقة ٢٥ فريقا. وقد ساهمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تدريب رؤساء هذه الأفرقة القادمين إلى أفغانستان وذلك عن طريق المشاركة في دورات لفائدة قادة أفرقة إعادة إعمار المحافظات، والمشاركة من حين لآخر في الدورات والمحاضرات التي تنظمها القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتلك الأفرقة. وتوفر مشاركة بعثة الأمم المتحدة الدعم لجهود القوة الدولية المتواصلة لتحقيق قدر أكبر من التوحيد بين أفرقة إعادة الإعمار ومن التوافق مع الخطط الجديدة لتنمية المحافظات التي تضعها الحكومة.

٣٦ - واضطلعت القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالرئاسة المشتركة للجنة الثلاثية العسكرية، وجعلت تنمية التعاون في العمليات بين الجيشين الأفغاني والباكستاني أحد أهم أولوياتها. وشُكل فريق عامل إضافي ينصب محور تركيزه على تنسيق عمليات أمن الحدود، وأنشئت في كابل وحدة استخبارات العمليات المشتركة بين أفغانستان وباكستان والقوة الدولية مهمتها تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية.

خامسا – حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف – حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية

حقوق الإنسان

٣٧ – لا يزال انعدام الأمن يشكل أكبر تحد للتمتع بحقوق الإنسان في أفغانستان. واستمرت عمليات قتل المُدرِّسين والاعتداء على المرافق التعليمية. وتسبب القتال في جنوب أفغانستان في تشريد السكان، وأضرَّ بتقديم المساعدة والمعونة. وحسب القوة الدولية للمساعدة الأمنية، أودى العنف المتصل بالتمرد بحياة ما يقدر بـ ١٣٤ مدنيا ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٣٨ – ووقع المدنيون في تقاطع إطلاق النار أثناء العمليات القتالية، لا سيما في جنوب البلاد. ومن المثير للقلق عملية ميدوزا في مقاطعتي زيراي وبنجواي في قندهار، حيث يُزعم أن القوة الدولية للمساعدة الأمنية قد قتلت ٢٣ مدنيا. وقابلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان شهودا وأصدرت تقريرا علنيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ يحث جميع الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي وضمان حماية أرواح المدنيين. وصرحت القوة الدولية للمساعدة الأمنية علنا بأن الإصابات في صفوف المدنيين تمثل الفشل الأكبر الوحيد في عام ٢٠٠٦، وبأنه سيتم اتخاذ تدابير للحد منها.

٣٩ – وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أصدر الرئيس قرضاي أمرا رئاسيا ينشئ بموجبه آلية شفافة لتعيينات جميع كبار الموظفين، وهو ما يتحقق به أحد المعايير المهمة لاتفاق أفغانستان. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أطلق الرئيس قرضاي رسميا، بمناسبة اليوم الدولي لحقوق الإنسان، خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعدالة الانتقالية؛ وأعلن أيضا أن يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر سيكون يوما وطنيا للذكرى. وأعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان علنا عن قلقها إزاء اعتماد قرار بشأن المصالحة الوطنية من جانب الجمعية الوطنية. (انظر الفقرة ١٤).

٤٠ – ولا تزال ترد تقارير بشأن تقييد حرية وسائط الإعلام. وقد استقال رئيس هيئة إذاعة وتلفيزيون أفغانستان المملوكة للدولة بحجة أنه تعرض للضغط من وزير الثقافة والإعلام لتعديل نشرات إذاعية لصالح روايات إعلامية حكومية. وأعربت نقابات الصحفيين الأفغان عن قلق بالغ إزاء التدخل السياسي في وسائط الإعلام، وإزاء التعديلات المقترحة في البرلمان على قانون الصحافة الجديد التي تقيد حرية التعبير.

٤١ - وارتفعت نسبة المحتجزين إلى السجناء المحكوم عليهم، حيث عجزت المحاكم عن مجاراة عدد الاعتقالات المتزايد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أشارت تقديرات مكتب المدعي العام إلى أن حوالي ٧١ في المائة من المحتجزين الذين يفوق عددهم ٠٠٠ ٦ محتجز في جميع أنحاء البلاد ما زالوا ينتظرون المحاكمة. وانطلقت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حملة مشتركة بين اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لرصد الاحتجاز التعسفي في جميع أنحاء أفغانستان، بالتعاون مع وزارتي العدل والداخلية ومكتب المدعي العام. وأشارت الاستنتاجات الأولية إلى أن نسبة كبيرة من الحالات شهدت إخلالا بالآجال الزمنية المقررة للحبس الاحتياطي وعدم إتاحة محامي الدفاع للمتهمين واستخدام سوء المعاملة والتعذيب لانتزاع الاعترافات. وما فتئ الوصول إلى مرافق الاحتجاز التابعة للمديرية الوطنية للأمن ووزارة الداخلية يتسم بالإشكال بالنسبة للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، يسّرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عقد دورة التدريب الأولى في حقوق الإنسان لفائدة ضباط المديرية الوطنية للأمن.

٤٢ - وما زالت الحكومة تواجه تحديات جمة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ويعاني السكان الأفغان يوميا من انعدام الأمن الغذائي المزمن، والعجز عن الحصول على ما يكفي من المياه والافتقار إلى الرعاية الصحية والمرافق التعليمية، لا سيما بالنسبة للفتيات والنساء، ومن انعدام الأمان في حيازة الأراضي لفترة طويلة من الزمن. ورغم إحراز تقدم في مجالات رئيسية، مثل تحسن مؤشرات الوفيات النفاسية، لا تزال أفغانستان مرتبة في صف أفقر بلدان العالم من حيث التنمية البشرية.

المسائل الجنسانية

٤٣ - ما فتئ التقدم نحو إعمال المساواة بين الجنسين يتعثر بفعل التمييز وانعدام الأمن وتفشي الممارسات العرفية. وما زالت ترد تقارير عن حدوث جرائم شرف يقتل فيها إناث من جانب أفراد من الأسرة. وتشمل دواعي ذلك تعرضهن للاغتصاب أو هروبهن مع عشيق. وتشير الاستنتاجات الأولية للحملة المشتركة بين اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لرصد الاحتجاز التعسفي إلى أن نسبة عالية من النساء في السجون محتجزات لانتهاكهن لأعراف المجتمع. وفي أكبر سجون أفغانستان في كابل، يوجد ما يناهز ٣٠ في المائة من المحتجزات في السجن بسبب

أفعال لا تشكل جرما جنائيا، بينما تحتجز نسبة أخرى قدرها ٣٠ في المائة بسبب الزنا، وذلك انتهاكا للقواعد الوطنية لأصول المحاكمات.

٤٤ - ولا تزال المداولات البرلمانية بشأن إلغاء عدد من الوزارات تشكل خطرا يهدد وجود وزارة شؤون المرأة. وما زال موظفو الإدارات الإقليمية لشؤون المرأة يواجهون تهديدات أمنية، لا سيما في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق. وفي أعقاب اغتيال رئيس إدارة شؤون المرأة في قندهار، أقدم عدد من إدارات شؤون المرأة، بعد تلقى تهديدات، إما على تعليق أنشطتها أو الحد منها.

٤٥ - ولم يُحرز أي تقدم يذكر فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رغم إيفاد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لبعثة خبراء إلى أفغانستان في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦.

٤٦ - ومع ذلك، فقد تحققت بعض التطورات الإيجابية. ونتيجة لجهود الضغط المنسقة التي بذلها أصحاب المصلحة الوطنيون والمجتمع الدولي، أُدرجت مسألة صياغة القانون المتعلق بالعنف العائلي على جدول الأعمال التشريعي للحكومة في عام ٢٠٠٧. وتمت في عام ٢٠٠٦ صياغة سياسة عامة بشأن تكافؤ الفرص بين الجنسين للنهوض بتمثيل المرأة في الخدمة المدنية. وأخيرا، فإن إصدار خطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان المتوقع في عام ٢٠٠٧، سيسهل تنفيذ الاستراتيجيات ذات الصلة في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، ويدعم، من ثم، الوزارات المعنية في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في خططها لتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

باء - سيادة القانون

٤٧ - لا يزال تفشي الفساد في النظام القضائي يبعث على القلق الشديد. ومثّل تعيين رئيس قضاة للمحكمة العليا ومدع عام لهما ميولات إصلاحية تطورا محمودا في عام ٢٠٠٦. وبينما لا تزال ثمة حاجة إلى رؤية نتائج ملموسة من حيث إنشاء مؤسسات قضائية عاملة ونزيهة من أجل كسب ثقة الجمهور، يلزم احترام مبادئ أصول المحاكمات في إطار السعي إلى اجتثاث الموظفين الفاسدين أو غير المؤهلين.

٤٨ - بيد أن قدرة وزارة العدل لا تزال محدودة، لا سيما فيما يتعلق بوحدة صياغة التشريعات التابعة لها، التي أثقل كاهلها كثرة وتعقد التشريعات التي تنتظر الصياغة والتمحيص والمراجعة. وتشمل تلك التشريعات مدونة الإجراءات الجنائية التي أعدت لتلائم البيئة المباشرة لمرحلة ما بعد الصراع، وبالتالي، فهي تحتاج إدخال إصلاحات عليها.

٤٩ - وفيما يتعلق بإدارة المرافق الإصلاحية، لا يزال من اللازم أن تعالج بالكامل مسألة الافتقار الملح إلى الإيواء بالنسبة لما يزد على ١ ٠٠٠ محتجز في أحد عشر سجنا إقليميا، على نحو ما حددته وزارة العدل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلنت إدارة السجون المركزية أنها قد أنهت السنة المالية الماضية بعجز كبير وأن معظم الموظفين في المحافظات لم تدفع لهم مرتباتهم لفترة أربعة أشهر. وأنجز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مجمعات قضائية جديدة في بالخ وغارديس وباكتيا. ويجرى تشييد مرافق قضائية أخرى تشمل محاكم لشؤون الأسرة والأحداث في كل من جلال أباد وقندز ولغمان.

٥٠ - ووسّعت المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية قاعدة توفير المساعدة القانونية، بما في ذلك في المحافظات، وأبلغ الضباط الميدانيون التابعون لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أنه قد ترتبت على ذلك آثار إيجابية من حيث تطبيق المبادئ الدستورية والقانونية. ووسع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة نطاق برنامج المساعدة القانونية واستمر في تقديم الدعم إلى مراكز توجيه المرأة.

٥١ - ونظرا إلى نزوع الجهات المانحة إلى إقامة برامج خارج إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، مما يحد مجال التنسيق، بادرت البعثة ووكالات الأمم المتحدة إلى الدعوة إلى تعزيز التنسيق الاستراتيجي في مجال إصلاح قطاع العدالة، والعمل من أجل زيادة الملكية الوطنية عن طريق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تولد عن اجتماع تنسيق شؤون سيادة القانون في أفغانستان المعقود في دبي، التزام دولي متجدد بإصلاح قطاع العدالة في أفغانستان. وبدأ يظهر توافق في الآراء لصالح إقامة آلية للتمويل من جهات مانحة متعددة، أو إنشاء صندوق استئماني للعدالة، ربما في إطار الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان الذي يديره البنك الدولي. ويقدم المجتمع الدولي الدعم للمؤسسات القضائية من أجل وضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية إصلاح قطاعية مفصلة لتحقيق المعايير المرجعية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية.

سادسا - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الحالة الإنسانية

٥٢ - لا يزال الجفاف مستحكما في أفغانستان. وطالب نداء مُكمِّل للنداء المشترك بشأن الجفاف أُطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بتقديم مساعدات إضافية، وهو ما ارتفع به نداء الحكومة والأمم المتحدة وشركائها ليبلغ ١١٩ مليون دولار. ويغطى محافظات هلمند

وخوست وكونار وباكتيكا وبروان وأنشطة برنامج الأغذية العالمي إلى غاية نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وتقديم الإغاثة للأشخاص المتضررين من الصراع في الجنوب. وقد أضرت الحالة الأمنية وحلول فصل الشتاء بجهود الدعوة، وأثرا سلبا في القدرة على تنفيذ البرامج إجمالا. وحصل النداء إلى حد الآن على تمويل بنسبة ٥٣ في المائة. وخُصِّص معظم الأموال لتغطية الإغاثة بالأغذية في حالات الطوارئ والإمداد بالمياه وتوفير الخدمات الصحية. وفي أعقاب بعثة لفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق في تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان هدفها دعم القدرات الوطنية على تحديد التحديات الجوهرية في مجال إدارة الكوارث، تم تعديل مهام إدارة التخطيط لمواجهة الكوارث لتعزيز قدرتها في مجالي التنسيق والتقييم، بما في ذلك على صعيد المحافظات.

٥٣ - ونفذت وزارة الصحة العامة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، العديد من برامج التحصين. وانطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حملة تحصين وطنية ضد شلل الأطفال، استهدفت ما مجموعه ٧,٢ ملايين طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، استهدفت حملة وطنية أخرى للتحصين ضد شلل الأطفال ما مجموعه ٨٤٤ ٩٥٥ ٦ طفلا دون سن الخامسة. واكتشفت خمس حالات إصابة بشلل الأطفال في أوروزغان، في المنطقة الجنوبية، مما رفع العدد الكلي للحالات إلى ٣١ حالة بالنسبة لعام ٢٠٠٦، وكانت كلها في المحافظات التي واجه فيها برنامج التحصين صعوبات في الدعوة بفعل المخاوف الأمنية.

٥٤ - وشكل تشريد ٠٠٠ ١٥ أسرة في الجنوب مصدر قلق رئيسي بالنسبة للشؤون الإنسانية، وطُلب إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدات في ظروف صعبة. وأدت الأضرار الجانبية التي ألحقتها العمليات القتالية بالسكان المدنيين إلى تركيز اهتمام الوكالات الإنسانية على حماية المدنيين. وبدعم من حكومة النرويج، ستزيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان قدرتها في مجال تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك التنسيق العسكري المدني، ومع المنظمات غير الحكومية، عن طريق نشر مزيد من الموظفين على صعيد المحافظات.

٥٥ - وعاد ما مجموعه ٨٠٤ ١٣٩ من اللاجئين الأفغان خلال عام ٢٠٠٦، وهو ما يمثل نقصانا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة لما مجموعه ٠٠٠ ٢٥٠ من العائدين الأفغان في عام ٢٠٠٧. وخلال عملية على نطاق البلد برمته، نفذت في شباط/فبراير ٢٠٠٦، قامت حكومة باكستان، بالتعاون مع المفوضية بتسجيل ما مجموعه ٢,١٦ مليون أفغاني في باكستان.

وأصدرت لهم بطاقات 'إثبات التسجيل'. وأكدت حكومة باكستان قرارها إغلاق أربعة مخيمات للاجئين في المحافظة الحدودية الشمالية الغربية وفي بالوشيستان. ومن المقرر أن تبدأ العملية في ١٥ نيسان/أبريل وتُنجز بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وسيتاح للمقيمين خيار العودة إلى أفغانستان أو الانتقال إلى مخيمات أخرى في باكستان.

٥٦ - ومراعاة لتوصيات مجلس الأمن في تقريره عن البعثة الموفدة إلى أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/935)، قام المنسق بالنيابة لعمليات الإغاثة في حالة الطوارئ بزيارة إلى أفغانستان في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ لتقييم الحالة الإنسانية العامة وآليات تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك العلاقات بين المدنيين والعسكريين، وتحديد سبل ووسائل دعم الحكومة والبعثة لمجابهة الشواغل الإنسانية.

باء - الاقتصاد وإيرادات الحكومة

٥٧ - يستمر معدل التضخم في الانخفاض، وقد بلغ وفقاً لصندوق النقد الدولي أدنى من ٤ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٦. وساهم في هذا الانخفاض هبوط أسعار الطاقة على الصعيد الدولي وانعدام الضغط لزيادة الإيجارات. وعلاوة على ذلك، حال توزيع برنامج الأغذية العالمي للمواد الغذائية الضرورية في الوقت المناسب دون حدوث زيادات في أسعار المواد الغذائية خلال فصل الشتاء. وبقي سعر الصرف مستقراً عند حوالي ٥٠ أفغاني لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي الربع الثالث، تباطأت عملية تحصيل الإيرادات الحكومية، التي كانت فوق الهدف المحدد في الربعين الأوليين من عام ٢٠٠٦، مع تحصيل مبلغ يقل عن ستة بلايين أفغاني مقابل مبلغ ٦,٦١ بلايين أفغاني محصل في الربع الثاني. ووصل التحصيل الفعلي المسجل للتسعة أشهر المنتهية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١٧,٩٨ بليون أفغاني.

٥٨ - وارتفع الإنفاق على التنمية نتيجة تحسين التنفيذ والتسجيل، رغم أن الموافقة على الميزانية أتت بعد مرور شهرين ونصف تقريباً على بداية السنة الأفغانية. وتواجه الحكومة في ظل البيئة الأمنية المتغيرة ضغطاً متزايداً لتخصيص المزيد من الأموال لقطاع الأمن في الميزانية المتكررة. وقد يؤثر ذلك في قدرة الحكومة على الوفاء بجميع نفقات التشغيل الأساسية من مواردها الخاصة بحلول فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

جيم - الاستراتيجية الإنمائية

٥٩ - اجتمعت الأفرقة الاستشارية القطاعية المشكلة للإشراف على كل من القطاعات الثمانية للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي كانون

الثاني/يناير ٢٠٠٧ من أجل استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية لاتفاق أفغانستان. وتُوجِّه الأفرقة الاستشارية القطاعية ٢٢ من الأفرقة التقنية العاملة والفرعية المكلفة بوضع استراتيجيات قطاعية. وتهدف الحكومة إلى تقديم عدد من الاستراتيجيات القطاعية قبل اجتماع المنتدى الإنمائي الأفغاني في نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

سابعا – مكافحة المخدرات

٦٠ – لا تزال زراعة خشخاش الأفيون واقتصاد المخدرات في نمو مستمر. وبينما نجحت الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات في بعض المناطق، كان التنفيذ غير مرض بسبب أوجه قصور من قبيل عدم إيلاء اهتمام كاف لأنشطة سيادة القانون وبطء تقديم سبل عيش بديلة إلى مزارعي الخشخاش. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض زراعة الخشخاش في المحافظات الشمالية، ولكن من المرجح أن تستمر زيادة إنتاجه في المحافظات الجنوبية.

٦١ – وقد أضر الاتجار بالمخدرات في جهود التعمير بتقويض سيادة القانون، وتفشي الفساد في أوساط الحكومة ودعم العنف الإرهابي. وفي هلمند، ساهمت تحالفات المتجرين بالمخدرات في بلوغ زراعة الخشخاش أعلى مستوى لها في أفغانستان. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز قدرات إنفاذ القانون وقدرة قوة العمل المعنية بالعدالة الجنائية ومكافحة المخدرات على التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات والمنظمات الإجرامية، هناك حاجة إلى موارد خارجية إضافية.

٦٢ – وتلقى الصندوق الاستئماني لمكافحة المخدرات، وهو صندوق تنفذه الحكومة أنشئ في سنة ٢٠٠٦ لتعميم مكافحة المخدرات في برامج الحكومة، مبلغا قدره ٤٢ مليون دولار فقط من أصل مبلغ الـ ٧٤ مليون دولار المتعهد به. وحتى تاريخه، تمت الموافقة على ٢١ مشروعا، معظمها في مجال التنمية الريفية وسبل المعيشة البديلة. ونظراً للتحديات التي يواجهها الصندوق، بما فيها ضعف قدرة الحكومة من ناحيتي التنفيذ الوطني والإجراءات الإدارية المالية، لم يصرف خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى مبلغ يقل عن مليون دولار.

٦٣ – وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أنشأت وزارة مكافحة المخدرات صندوقاً لحسن الأداء لمكافأة المحافظات الست الخالية من الخشخاش (غازني ولوغار وباكتيكا وباكتيا وبانجشير ووارداك). وتلقت كل من هذه المحافظات ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وستقدم أموال إضافية إلى ثماني محافظات ''حسنة الأداء'' (باميان وكابل وكابيسا وخوست وقندوز ولغمان وكونار وباروان). ومن المهم أن تزيد الأموال

المقدمة إلى صندوق حسن الأداء، مما يعطي حافزاً لتلك المحافظات التي تحرز تقدماً ملموساً في تخفيض الأفيون.

ثامنا – المجلس المشترك للتنسيق والرصد والتنسيق الذي تضطلع به الأمم المتحدة

٦٤ – أكد مجلس الأمن من جديد في التقرير الذي أصدره إثر البعثة التي أوفدها إلى أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ الدعم الدولي لاتفاق أفغانستان. غير أنه لاحظ الحاجة إلى تعزيز وترشيد جهود التنسيق التي تقودها الحكومة إذا ما أريد للاتفاق أن يحدث تغييراً ظاهراً للعيان للشعب الأفغاني. وفي هذا الصدد، يواجه المسؤولون الأفغانيون ونظراؤهم الدوليون عدداً مفرطاً من التحديات، بما فيها تدهور البيئة الأمنية، وانتشار الأنشطة والبرامج من جانب جهات فاعلة متباينة، وتزاحم الضغوط السياسية في أفغانستان وخارجها. ورغم أنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه، فقد تحقق تقدم ملموس في تحسين تنسيق المساعدة المقدمة إلى الشعب الأفغاني.

٦٥ – ومنذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، اكتسب المجلس المشترك للتنسيق والرصد زخماً بوصفه الآلية الرئيسية لتيسير التعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في إطار اتفاق أفغانستان. وعقد المجلس المشترك اجتماعه الثالث في كابل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وحدد هذا الاجتماع الذي حضرته بعثة مجلس الأمن أولويات رئيسية يجب الوفاء بها إن أُريد للأهداف التي يقوم عليها اتفاق أفغانستان ألا تحيد عن مسارها. وكان في صدارة هذه الأولويات إصلاح وزارة الداخلية، وهو شرط مسبق للاستقرار في الجنوب والجنوب الشرقي من البلد. وكان من بين المجالات الأخرى فعالية المعونة؛ وبناء القدرات؛ وتعزيز المؤسسات (خاصة في قطاع العدالة)؛ وجهود مكافحة الفساد؛ والإفلات من العقاب؛ ومكافحة المخدرات. وشدد الاجتماع على الحاجة إلى إجراء تقييم للنفقات قائم على النتائج من جانب كل من مجتمع المانحين والحكومة، وإلى استراتيجية جديدة لتنمية القطاع الخاص. وخلال الاجتماع الثالث، جرى قبول بلدان الشمال، على أساس التناوب، كأعضاء في المجلس المشترك.

٦٦ – وعُقد الاجتماع الرابع للمجلس المشترك في برلين يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بمناسبة الذكرى الأولى لمؤتمر لندن الذي أطلق اتفاق أفغانستان، وحضره مديرون سياسيون من وزارات الخارجية. وأكد المانحون من جديد دعمهم لجهود الحكومة الرامية إلى القيام بنفسها بقدر أكبر من أنشطة الأمن والتعمير والتنمية. وتم الاتفاق على أن تنفيذ الميزانية سيتحسن من خلال زيادة اتساق المساعدة المقدمة من المانحين مع أولويات

الحكومة ومن خلال تعزيز القدرات الوطنية. واستعرض الاجتماع الإصلاحات الجارية لوزارة الداخلية وحدد الضغوط المالية كأحد التحديات الرئيسية. ودعماً للانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٩، كُلِّفت البعثة بوضع خطة عمل بالتنسيق مع اللجنة الأفغانية المستقلة للانتخابات والمانحين. ولاحظ المجلس المشترك التقدم المحرز بشأن النقاط المرجعية الإحدى عشرة القصيرة المدة وقِبَل منح مهل زمنية قصيرة في ثلاث منها. وخلال الاجتماع الرابع للمجلس المشترك، تم قبول إسبانيا كعضو فيه.

٦٧ - واستمر تنسيق المساعدة الإنسانية على الصعيد الوطني تحت رعاية نائب الرئيس من خلال اللجنة الوطنية للاستجابة في حالات الطوارئ وأمانة وفرقها إدارة التأهب للكوارث ودعمتها البعثة. وعلى صعيد المحافظات، تتواصل الجهود لإدارة أنشطة الإغاثة التي تنسقها أفرقة إدارة الكوارث بشكل مركزي وبرئاسة حكام المحافظات. ودعماً لهذه الآليات وإقراراً بزيادة أثر الصراع على المدنيين، تنوي الأمم المتحدة زيادة قدرتها على تنسيق الشؤون الإنسانية من خلال نشر عدد إضافي من الموظفين لمواجهة الظروف المتغيرة ولدعم المبادئ الإنسانية.

٦٨ - ولا تزال مكاتب البعثة على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد المحافظات تعمل على دعم الحكم السليم والمساعدة الإنمائية المنسقة بشكل جيد تبعاً للأولويات الأفغانية، مع مواصلة دعم الحكومة وشركائها الدوليين في الجهود التي يبذلونها لتحسين تقديم الخدمات إلى سكان أفغانستان ككل، ودعم الجهود على الصعيد المركزي لتنسيق ورصد تنفيذ الاتفاق. والحضور الميداني للبعثة، الذي بلغ مجموعه عشرة مواقع عند نهاية عملية بون، يصل حالياً إلى ١٧ موقعاً نشيطا على صعيد البلد ككل. ويشمل ذلك خمسة مكاتب إقليمية في محافظات بادغيس وخوست وكونار ونمروز وزابل افتتحت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

تاسعا - تشغيل البعثة ودعمها

٦٩ - ستحافظ البعثة على حضورها الحالي في ٨ مكاتب إقليمية وتنوي زيادة عدد مكاتبها في المحافظات من ٧ حالياً (باداخشان و بادغيس وفارياب وخوست وكونار ونمروز وزابل) إلى ١١ مكتبا. ومن المتوقع افتتاح مكتبين في محافظتي داي كوندي وغور بحلول أيار/مايو ٢٠٠٧، إن سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٧٠ - وتستعمل مكاتب المحافظات مرافق سبق أن أنشأها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال العملية الانتخابية. وتتم صيانتها بالاشتراك مع وكالات أخرى للأمم المتحدة على أساس تقاسم التكاليف. وسيستمر مكتبا الاتصال في كل من إسلام أباد وطهران في

تغطية البعد الإقليمي لعملية بناء السلام. ولتخفيض التكاليف الثابتة، يوجد مكتب إسلام أباد في موقع مشترك مع خدمات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة من أجل النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، ويوجد مكتب طهران في مبنى مشترك للأمم المتحدة تتقاسمه ثمان من وكالات الأمم المتحدة.

٧١ - وقد وافقت اللجنة الخامسة للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ على توسيع الوحدة الاستشارية العسكرية الذي اقترحته في تقريري الأخير (A/61/326-S/2006/727). وجرى انتداب ضابط اتصال عسكري جديد ويجري حالياً تعيين خمسة آخرين. وبانتداب ضباط الاتصال العسكريين الجدد، تعطى الأولوية للمكاتب الإقليمية المنشأة حديثاً في المحافظات. والهدف من هذه الزيادة هو تعزيز الاتصال مع قوات الأمن الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية.

٧٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تم الاضطلاع باستعراض للبيئة الأمنية في أفغانستان لتقييم احتمال تعرض موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها للخطر ريثما يتم إحراز مزيد من التقدم في إصلاح القطاع الأمني للبلد المضيف. ويقتضي توسيع حضور البعثة في جميع أنحاء البلد تعزيز التدابير والهياكل الأمنية، خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية. وسيترتب على دعم توسيع البعثة الوفاء بالآثار المالية الناشئة عن احتياجات تخفيف الخطر الأمني ذي الصلة.

عاشرا - ملاحظات

٧٣ - منذ صدور تقريري الأخير، أُحرز تقدم في عدة مجالات رئيسية. وعمل المجلس المشترك للتنسيق والرصد بمثابة محفل رئيسي للحكومة والمجتمع الدولي كي يلتزما مجددا من الناحية السياسية بالجهود الإنمائية المنسقة والمتكاملة. وأثناء اجتماع المجلس الذي عقد مؤخرا في كانون الثاني/يناير، أكد جميع المشاركين من جديد الدور المركزي الذي يضطلع به المجلس باعتباره آلية التنسيق بين حكومة أفغانستان وشركائها الدوليين.

٧٤ - ولا تزال حركة التمرد تشكل تحديا ملموسا لسلطة الحكومة وتمثل خطرا على المدنيين ومقدمي المساعدة على حد سواء. وشهدت الشهور القليلة الماضية تنامي المسؤوليات الملقاة على عاتق المجتمع الدولي من حيث المساعدة الإنسانية ومن حيث القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على كل الأطراف أن تبقى مدركة للحاجة إلى احترام القانون السالف الذكر وحماية حياة المدنيين.

٧٥ - وأدى تشكيل فريق العمل المعني بالسياسات إلى تنسيق أوثق بين الحكومة وأصحاب المصلحة الدوليين بشأن التصدي لحركة التمرد في الجنوب. وسيكون لمختلف التدابير دور

حاسم في تعزيز إمكاناته الكاملة وفي إتاحة تقديم المساعدة الإنمائية على نحو مستدام. وقد تشتمل هذه التدابير على مبادرة ترمي إلى التسوية بين قطاعات المجتمع المتنافرة. وتدعو الحاجة إلى إجراء استعراض شامل لإدارات المقاطعات والمحافظات، بغرض زيادة المؤهلات المهنية المتوفرة لدى المعيّنين ومساءلتهم، في الوقت الذي يُكفل فيه تمثيل جميع الفئات العرقية الرئيسية والفئات العرقية المتفرعة عنها.

٧٦ - وبلغ عدد الحوادث الأمنية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في الأقاليم الواقعة على الحدود مع باكستان ضِعف عدد الحوادث التي سجلت في العام الماضي. وبالتالي سيبقى دور الجهود المنسقة التي تبذلها حكومتا أفغانستان وباكستان للحد من الإغارات التي تشنها قوات المعارضة على أفغانستان دورا حيويا. وتبعث بعض الخطوات التي اتخذتها حكومة باكستان في الشهور الست الماضية على التفاؤل إلا أنه ما زال ثمة حاجة إلى مزيد من الإجراءات الحازمة.

٧٧ - ويعد إنجاز الإصلاحات التي تضطلع بها الوزارة الداخلية حاليا شرطا مسبقا لتحقيق سلام مستدام في أفغانستان، وذلك ليس عن طريق إنشاء قوة تمتاز بقدرة وبحافز أكبر للحيلولة دون وقوع عمليات التمرد والتسلل عبر الحدود فحسب، ولكن لعكس وتيرة نمو الاتجار بالمخدرات وبناء ثقة الجمهور في سيادة القانون أيضا. ويمكن لرصد أداء المعيَّنين الجدد لفترة أولية أن يقلل من خطر العَوْد على بدء، فيما سيؤدي توفير الموارد الكافية ودفع رواتب الشرطة في حينها إلى تعزيز الفعالية ومعدلات البقاء في الخدمة.

٧٨ - وبدأ البرلمان يفرض استقلاله ويوازن بفعالية نفوذ الجهاز التنفيذي. وستكون المساعدة التقنية المقدمة للجمعية الوطنية بمثابة عنصر رئيسي للاستعراض الموضوعي المقبل للتشريعات من جانب اللجان الدائمة للجمعية الوطنية. وثمة حاجة إلى مزيد من الالتزام من جانب المانحين لكفالة استمرار أفغانستان في إحراز تقدم في تحوله الديمقراطي. ويتوقع أن يحصل عجز كبير في التمويل في الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٠٩، ومن المرجح أن يكون لذلك أثر سلبي على مستقبل السياسة الانتخابية في أفغانستان إذا لم توفر تمويلات إضافية.

٧٩ - وفي الوقت الذي أحرز فيه تقدم ملموس في ميدان العدالة الانتقالية، فإنها قد تكون مهددة بسبب اعتماد القرار المتعلق بالمصالحة الوطنية في غرفتي البرلمان، وهو القرار الذي قد يفضي إلى العفو عن الملاحقين في قضايا انتهاك حقوق الإنسان. وإنني أرحب بشروع الرئيس قرضاي في تنفيذ خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة في كانون الأول/ديسمبر، وهي الخطة التي تنص على عدم منح العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتبين خارطة طريق واضحة للمستقبل. وأحث الحكومة الأفغانية على الحفاظ على هذا الزخم.

٨٠ - يشكل اقتصاد المخدرات، المتصل بالتمرد وإخفاقات الحكم وسيادة القانون على حد سواء، تهديدا خطيرا لجهود التعمير وإعادة بناء البلد في أفغانستان. ومن الضروري أن يبذل جميع أصحاب المصلحة جهودا متضافرة عاجلة لتحسين تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات. ويجب النظر إلى التصدي لصناعة المخدرات في أفغانستان كجزء من الاستراتيجية العامة لبناء مؤسسات حكومية سليمة واستعادة ثقة الشعب في سلطة الحكومة.

٨١ - وما زال النهوض بالتعاون الإقليمي من الأولويات الاستراتيجية لأفغانستان. وتتطلب الأطر المؤسسية التي استُهلت في مؤتمري التعاون الاقتصادي الإقليمي اللذين انعقدا في كابل ونيودلهي (وفي إطار المجلس المشترك للتنسيق والرصد) التزاما ودعما من المنطقة الإقليمية والمجتمع الدولي.

٨٢ - وتأتي في وقت حرج إعادة تأكيد الرئيس قرضاي للدعم المقدم لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة. غير أن هذا البرنامج الذي أعيد تصميمه لن ينجح إلا إذا تعاونت الحكومة وأصحاب المصلحة الدوليون بحسن نية على إنفاذه. وسيكون من الأمور الحاسمة لتنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير المشروعة تعزيز بناء قدرة وزارة الداخلية، وتقديم الدعم التنفيذي على أساس كل حالة على حدة، من منظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية، وكذلك استعداد الحكومة لطرد أصحاب المناصب الذين ثبتت صلاتهم بالجماعات المسلحة غير المشروعة.

٨٣ - وتشكل الأخطار الطبيعية والصحية وأوضاع الصراع تحديات كبيرة. وسعيا إلى دعم جدول الأعمال الطويل الأجل الذي وضعه الاتفاق، من الحيوي تعزيز آليات تنسيق المساعدة الإنسانية القائمة، بما في ذلك بالتعاون مع القوات العسكرية والمنظمات غير الحكومية، وذلك لدعم السلطات الوطنية بشكل أفضل في تحقيق أهداف الاتفاق.

٨٤ - ويجب تنفيذ إجراءات ترمي إلى تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة على ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الدولي، سيساعد عقد منتدى سنوي بشأن اتفاق أفغانستان مثل اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في برلين في كفالة أن تظل الجهات المانحة ملتزمة سياسيا واقتصاديا مع الحكومة الأفغانية. وقد يساعد أيضا في تيسير تنفيذ الاتفاق عقد اجتماعات قطاعية انتقائية على الصعيد الدولي. وعلى المستوى الوطني، يجب على الوزارات وشركائها الدوليين أن يكفلوا تمثيلهم في الاجتماعات الاستشارية واجتماعات أفرقة العمل للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية عن طريق

مسؤولين ذوي رتب مناسبة. وعلى مستوى المحافظات، من الضروري زيادة التركيز على بناء قدرات الهياكل الحكومية بهدف إتاحة زيادة الرقابة الأفغانية على المسائل الإنمائية والإنسانية وإدارتها. ويمكن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بسهولة أكثر ضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة سعيا إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تخطيطها لإنشاء مكاتب إضافية في المحافظات، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك.

٨٥ - ومرة أخرى تجد أفغانستان وشركاؤها الدوليون أنفسهم في منعطف حرج من المرحلة الانتقالية للبد. وقد حان الوقت ليؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه تجاه أفغانستان وأن يعجّل بتعزيز الإنجازات التي تحققت في السنوات الست الماضية. وتتمتع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى جانب نظرائها الأفغانيين والدوليين، بوضع جيد يمكّنها من المساعدة في التصدي لبعض التحديات التي عرضتها بإيجاز في تقريري. وفي الأشهر القادمة، ينبغي للبعثة أن تركز جهودها على تشجيع التزام دولي أكثر اتساقا لدعم اتفاق أفغانستان؛ وتعزيز دورها في تنسيق المساعدة الإنسانية والمساهمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك رصد حالة المدنيين في الصراع المسلح؛ وتوسيع نطاق دورها في مجال بذل المساعي الحميدة من خلال أنشطة الاتصال في أفغانستان ودعم التعاون الإقليمي. وبناء على ذلك، أوصي بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، التي ينتهي أجلها في ٢٤ آذار/مارس، لمدة ١٢ شهرا إضافية.

٨٦ - وفي الختام، أود الإعراب عن خالص تقديري إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء الآخرين على استمرار دعمهم لأفغانستان. وأود الإشادة بالجهود المتفانية لممثلي الخاص، توم كونيغز، ولنساء ورجال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومؤسساتهم الشريكة الذين ما زالوا يؤدون مهمتهم في ظل ظروف صعبة وما فتئت تتزايد خطورتها. وأعرب عن امتناني لهم لشجاعتهم وتفانيهم والتزامهم.